http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1804) السنة السابعة - الثلاثاء (25) أيار 2010

نقطة ضوء

عراق ما بعد الانتخابات

حازم مبيضين

ما يجري في العراق اليوم هو الأمر الطبيعي المعروف في الدول الديمقراطيه، والتهديد بحرب أهلية أو عودة العنف الطائفي، إن لم يشكل فلان أو علان الوزارة، ليس أكثر من فزاعة للتخويف لن تجدي ولن تؤثر، فالحكومة الجديدة يجب أن تمثل النتائج الحقيقية للانتخابات، التي أثبتت "بعيداً عن اتهامنا بالطائفية" أن المكون الشيعي يمتلك في البرلمان عدداً من المقاعد يفوق ما يمتلكه أي مكون آخر، وبتفصيل ذلك عملياً فان القائمة العراقية التي يتزعمها الدكتور اياد علاوي الشيعي، والمتكونة من تحالف لايمكن وصفه بالمتجانس تماماً من الناحية السياسية، ويشكل السنة أغلبيتها لن ترضى بمنح زعيمها منصباً يضاف إلى مناصب الشيعة ويسحب من حصة المكون السني، وهنا علينا ملاحظة أن المحسوبين على الدكتور علاوي لايزيدون عن الخمسة عشر نائباً، ورغم أنه يتزعم القائمة، فان النجيفي مثلاً يسيطر على حوالي العشرين مقعداً لن يتخلى عن حقوق ناخبيه، لمجرد أن يتولى علاوي هذا المنصب أو ذاك.

في عراق ما بعد انتخابات ٢٠١٠ تعلّم الجميع أن مقاطعة العملية السياسية لن يعود بالفائدة على من يقوم بها، وتعلّم الجميع أن التهديد بمقاطعتها لن يجدي نفعاً، لان كل واحدة من القوائم الكبرى الفائزة، تضم طيفاً من مكونات الشعب العراقي. صحيح أن الغلبة هي لطائفة معينة لكن الطوائف الاخرى ليست مغيبة تماماً، والراهن أن ائتلافي دولة القانون والوطني يمكنهما تشكيل الحكومة الجديدة، وضم سياسيين من الطائفة السنية من الناجحين في القائمتين، وهما بذلك تسقطان عنهما تهمة الطائفية، التي عمل المالكي جاهداً على الخروج من خيمتها المنغلقة إلى فضاء العراق الوطني الرحب، ويسعى عمار الحكيم اليوم للتشديد المستمر على عدم إمكانية أن تحكم طائفة منفردة الشعب العراقي، وهو بذلك يمثل الصوت الوطني الصائب ويرمي عن كتفيه عباءة الطائفية التي درج خصومه على اتهامه بها.

يعرف الساسة العراقيون استحالة تكليف علاوي بتشكيل الحكومة، ليس لانعدام الكفاءة، وإنما لان الدستور الذي تنص إحدى مواده أن الكتلة البرلمانية الاكثر عدداً تسمي رئيس الوزراء، وعلاوي ليس عضواً في هذه الكتلة، وليس هناك إشارة في الدستور إلى أن رئيس الكتلة المترشحة والحائزة على أعلى الاصوات سيكون الرئيس بشكل اوتوماتيكي، الدستور يقول صراحة الكتلة البرلمانية، والقضاء العراقي المستقل فسر ذلك بأنها التي يمكن أن تتشكل بعد الانتخابات، يعرف الساسة العراقيون ذلك لكنهم يماحكون، وهذا من حقهم، لكن من واجبهم أيضاً أن يقرأوا أين تكمن مصالح شعبهم الذي تجاوز كل العقبات والتهديدات، ومضى غير آبه بالمصاعب إلى صناديق الاقتراع لينتخب حكومة توفر له الأمن والأمان.

لسنا ضد علاوي، ولسنا أيضاً مع المالكي، لكننا نقرأ الواقع العراقي بتجرد وحيادية وتفهم أيضاً، متجاوزين بعض المقالات التي تنشر هنا وهناك وخارج العراق دائماً مبشرة بهذا الشخص أو ذاك، ولم يطلع كتابها على الدستور العراقي، وهم لم يعرفوا بعد أن عبد العزيز الحكيم قد انتقل إلى جوار ربه، فيتوهمون أنه ما زال رئيساً فاعلاً في الائتلاف الوطني، ولايفرقون بين تحفظات الصدريين على المالكي أو رفضهم توليه الرئاسة، والفرق واضح وبين، بين التحفظ والرفض، لمن أراد الحقيقة، أما الذين يركزون على الاوضاع القلقة في عراق مابعد صدام، فانهم يحاولون جرنا الى مربع باهت فحواه أن الامور كانت مستقرة قبل ذلك، وانه بحسب المثل الاردني كانت "الامور قمره وربيع" وهم يعرفون لكنهم يتجاهلون أنها لم تكن كذلك.

الحكيم: أيام على تسمية مرشحنا لرئاسة الحكومة

"التحالف الوطني" هو الاسم المقترح الجديد لائتلافي دولة القانون والوطني

□ بغداد/ المدى وكالات

اكد السيد عمار الحكيم ان الائتلاف الوطني العراقي الذي يتزعمه وإئتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي سيسميان مرشحهما لرئاسة الحكومة بعد اسبوع من الآن. وقال الحكيم عقب مباحثات مع قيادة حزب الدعوة تنظيم العراق احد مكونات دولة القانون تناولت تطورات الاوضاع العراقية والسبل الرامية الى تذليل الصعوبات والعقبات امام انعقاد مجلس النواب وتشكيل حكومة الشراكة الوطنية المقبلة.

وفي تصريحات له عقب الاجتماع اشار الحكيم الى ان هذه المباحثات تندرج ضمن سلسله من الاتصالات والمشاورات التي تجري بين قوى الائتلافين بهدف تعزيز التحالف بين الكتلتين وتوحيد الرؤية لمسيرة المرحلة المقبلة. واشار الى ان اللجان التي شكلها الائتلافان ستدخل مرحلة جديدة من المباحثات خلال الايام القليلة المقبلة للتوصل الى نتائج مهمة في توحيد الرؤى تجاه البرنامج الحكومي و آلية اختيار رئيس الوزراء وترشيحه للمرحلة المقبلة واعلانه للكتل السياسية.

واضاف "هناك ارادة جادة بين الائتلافين لتوحيد الموقف والمضي قدماً في الخطوات الاساسية التي تعتبر ركيزة وعماداً لتحقيق هذا التحالف الرصين بين الائتلافين حيث انهما وضعا عشرة ايام مدة زمنية ما بعد الاسبوعين اللذين اعقبا اعلان تحالف الائتلافين والتي بقي منها اسبوع واحد لتسمية مرشح رئيس الحكومة. وقال ان هناك حوارات مستفيضة وجادة ومعمقة بين الائتلافين قد يكون من الممكن ان تحسم وتتحقق نتائجها خلال المدة الزمنية المحددة.

فيما كشف عضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني ان الاسم الجديد لائتلافي الوطني ودولة القانون هو (التحالف الوطني)،موضحا ان هذا التحالف سيسعى الى تأسيس علاقة جديدة مع العالم وخصوصا دول الجوار،رافضا بالوقت نفسه أي تدخل خارجي بالشأن العراقي

وقال (عبد الهادي الحساني) اثناء زيارته مدينة كربلاء المقدسة في تصريح لموقع نون الاخباري "ان الاسم الجديد لائتلافي الوطني ودولة القانون هو (التحالف الوطني) والذي سيسمي رئيس الوزراء خلال الايام القادمة موضحا ان هذا التحالف سيسعى الى تأسيس علاقة جديدة مع دول العالم وخصوصا دول الجوار على ألا يتدخلوا بشأنه الداخلي وان يحترموا سيادة العراق واستقلاله"

واضاف "اننا لانسمح باي تدخل خارجي بالشان العراقي وسنحترم من يحترم العراق واننا لن نفرط بشبر واحد من الاراضي العراقية ولن نفرط بقطرة بترول من النفط العراقي ولن نفرط بقطرة دم عراقية مؤكدا ان هذه سياستنا الثابتة التي لن نتراجع عنها" بحسب تعبيره

من جانب آخر أكد نائب رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري والقيادي البارز في الائتلاف الوطني العراقي قصي السهيل ان المباحثات مازالت مستمرة لاختيار آليات مرشح التحالف للرئاسة، وقال السهيل في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء ان اسماء مرشحي الائتلاف الوطني لم يتم التطرق اليها داخل اجتماعات لجنة الحكماء لغاية الآن، مبينا ان اجتماعات الحكماء ما زالت تبحث في آلية اختيار المرشح، يشار إلى إن ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي قد شكلا لجنة اطلق عليها (الحكماء) بعد اعلان تحالف ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي، وان خلافات دارت خلال الايام الماضية بشأن اختيار اسماء اللجنة المذكورة والتي تتألف من ١٤ عضوا.

فيما يأمل الائتلافان الوطني العراقي ودولة القانون في حسم مسألة اللجنة المشتركة الخاصة باختيار مرشح توافقي لرئاسة الوزراء من بين عدد من المرشحين لهذا المنصب وسط تضارب التصريحات ازاء قرب الانتهاء من هذه المسألة ففي الوقت الذي يؤكد فيه اعضاء في التحالف الجديد أن الاعلان الرسمي عن اعضاء اللجنة سيكون اليوم على ابعد تقدير ويشير آخرون الى ان الخلافات حول هذه المسألة لاتزال قائمة.

واكد عضو ائتلاف دولة القانون عدنان السراج ان الاجتماع الذي سيعقد اليوم بين الائتلافين سيكون حاسما من اجل تسمية اعضاء اللجنة الخاصة باختيار رئيس الوزراء وقال السراج في تصريح صحفي سيكون هناك اجتماع حاسم اذ سيتم فيه حسم مسألة تسمية الاعضاء الـ١٤ الذين ستتكون منهم لجنة اختيار رئيس الوزراء".

واشار الى ان هذه اللجنة لديها مهلة تمتد الى عشرة ايام لحسم مرشح الائتلافين لمنصب رئاسة الحكومة ولفت ان سبب تأخير تسمية هذه اللجنة يعود الى وجود خلافات داخل الائتلاف الوطني العراقي وتحديدا بين التيار الصدري والمجلس الاعلى على عدد التمثيل لكل منهم في هذه اللجنة".

واكد: "ان دولة القانون حسم امره بتعيين الاعضاء وعددهم سبعة وتمت الموافقة عليهم من قبل الائتلاف الوطني.

وعن رئاسة الائتلافين بين السّراج ان رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري هو المرشح الاقوى لرئاسة تحالف الائتلافين فضلا عن وجود مرشحين اثنين لم يكشف عنهما مؤكدا وجود لجنة اخرى ستأخذ على عاتقها تسمية رئيس التحالف الجديد، وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي قد قال في وقت سابق ان اللقاءات بين الطرفين ايجابية وجدية، وانهما عازمان على مواصلة الجهود لتشكيل الحكومة المقبلة".

واشار الى ان "اجتماع اليوم سيناقش الملفات الاساسية المطروحة بين الجانبين"

من جهته استبعد الامين العام لكتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري امير الكناني ان يتم في الاجتماع الانتهاء من مسألة تعيين الاعضاء الذين سيملثون الائتلاف الوطني في لجنة اختيار رئيس الوزراء

وقال الكناني للوكالة الاسبوعية للاخبار ان "الاجتماعات مستمرة بهذا الخصوص لكن تسمية الاعضاء الذين سيملثون الائتلاف الوطني العراقي في هذه اللجنة لن تحسم اليوم بسبب وجود بعض الاشكاليات واضاف هناك خلافات حول الاشخاص الذين سيحظون بالتمثيل النسبي بهذه اللجنة ومسائل فنية اخرى تتعلق بعملية تشكيل اللجنة السباعية وعن مطالبة الكتلة الصدرية بتوسيع تمثليها في هذه اللجنة اوضح القيادي في التيار الصدري ان النظام الداخلي يرتكز بالاساس على الاستحقاق الانتخابي لكل كيان منضو في الائتلاف الوطني وبالتالي نحن نستحق اربعة مقاعد على الاقل في هذه اللجنة، ويمتلك التيار الصدري ٤٠ مقعدا من اصل ٧٠ حصل عليها الائتلاف الوطني في الانتخابات البرلمانية".

وأكد الحلي أن "الاعلان عن اسم مرشح رئيس الوزراء المقبل من الائتلافين سيتم الكشف عنه خلال وقت قريب" حسب تعبيره، منوها الى أن "اللجنة المتفق عليها ستقوم باختيار مرشح رئاسة الحكومة عن طريق التصويت".

كما كشف القيادي في دولة القانون عن أن "تحالف ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي توصل الى اتفاق حول اسم الائتلاف الجديد بينهما سيتم الاعلان عنه قريبا".

ونوه الحلي الى أن "ائتلافه (دولة القانون) سيتوصل قريبا الى اتفاق حول رئيس التحالف الجديد"، مشيرا الى أن "هناك عدة خيارات مطروحة لاختياره وآلية رئاسته من بينها ان يكون هناك تناوب بين اكثر من شخص".

وعلى الصعيد نفسه فقد أكد نائب رئيس الجمهورية القيادي في الائتلاف الوطني عادل عبد المهدي خلال زيارة لمحافظة ذي قار "نحن ننتظر التصديق على نتائج الانتخابات من قبل المحكمة الاتحادية لتبدأ التوقيتات الانتخابية، فعندما تصادق المحكمة الاتحادية يكون أمام رئيس الجمهورية او رئاسة الجمهورية فترة أسبوعين لدعوة مجلس النواب للانعقاد وهي غير قابلة للتمديد الا لمرة واحدة فقط".

واضاف اننا "خضنا قبل اسابيع قليلة الانتخابات وانتصرنا بها لذهابنا إليها جموعاً وافراداً" مؤكداً "من غير المهم من تقدم في هذه الانتخابات ولكن المهم هو ان العراق والعراقيين قد صوتوا وهذا هو النصر الكبير بأن تنتصر هذه العملية وان يصبح رأي الشعب هو الرأي السائد وهو الرأي الحاكم ما يعني انتهاء عصور الانقلابات والبيانات والتغيرات التي تأتي من الخارج وتملى علينا من الخارج" كما نقل عنه بيان صحافي تسلمت المدى "نسخة منه.

ومن جانبه عقد ائتلاف دولة القانون اجتماعا برئاسة المالكي ناقش خلاله نتائج الحوارات والمباحثات الجارية مع الكتل الاخرى لتشكيل الحكومة ومجمل الاوضاع السياسية في البلاد.

وقد انتقد المستشارالاعلامي لرئيس الوزراء ياسين مجيد التصريحات التي أطلقها بعض قادة القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي والتي أشارت إلى وجود لقاء بين المالكي وعلاوي موضحا إن "المعلومات التي يروجها بعض الأشخاص والجهات السياسية عن لقاء وشيك بين رئيس الوزراء ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي، تبعث على الاستغراب". ونفى تحديد أي موعد للاجتماع بين الطرفين وهو الامر الذي نفاه ايضا حسن العلوي عضو القائمة العراقية عادا ان المشاورات بين الجانبين لم ترتق بعد الى مستوى اللقاء.

ومن جهته قال باسم العوادي المستشار الاعلامي لرئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي عمار الحكيم: ان التحالف بين ائتلافي الوطني والقانون اخذ يتحرك بشكل اكثر فاعلية وبخطوات سريعة ضمن الحراك السياسي الحالي في طريق تشكيل الحكومة المقبلة. وأوضح العوادي في تصريح وزعه المركز الخبري التابع للمجلس الاعلى "هناك تقدم كبير في اختيار رئيس الوزراء،مبينا ان سبب التأخر في تشكيل الحكومة هو البحث عن الآليات التي يمكن ان يترشح من خلالها رئيس الحكومة المقبلة وكذلك البحث في كيفية كتابة برنامج شامل للحكومة المقبلة بالاضافة الى بحث كيفية تشكيل حكومة الشراكة الوطنية ومثل هذه الامور لايمكن ان تختزل لا سيما ان هناك وجهات نظر متفاوتة في أحيان كثيرة".

وشدد على ان مثل هذه الامور تحتاج الى وقت كاف للمشاورات والمداولات والبحث عن طرق وآليات يمكن ان تمهد الطريق في النهاية الى ايجاد آلية واحدة او اكثر تكون مرضية لجميع الاطراف وتحظى بالمقبولية الوطنية في اختيار المرشح او المرشحين لرئاسة الوزراء المقبلة. وقال ان المصادقة النهائية على نتائج الانتخابات من قبل المحكمة الدستورية لم تتحقق حتى الآن حتى تكون قطعية ونافعة،وان عموم العلاقة بين الكتل الفائزة لم تخرج من دائرة المشاورات الى دائرة المباحثات الجدية الا انها بدأت تتقدم بشكل كبير وفاعل.

واشار الى ان المفاوضات والمداولات مازالت مستمرة بين ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي من اجل الخروج بمرشح او عدة مرشحين لتولي رئاسة الوزراء وكذلك صياغة البرنامج الحكومي الذي يسير عليه خلال فترة توليه هذا المنصب.

فيما افاد مصدر بـ مقرب من الائتلاف الوطني ان الاخير قدم الى شريكه «دولة القانون" ثلاث اوراق عمل لمناقشتها هذا الأسبوع، واضاف المصدر ان «المنافسة الآن على منصب رئيس الوزراء انحصرت بين ثلاثة مرشحين عن حزب الدعوة والتيار الصدري والمجلس الاعلى»، وأشار الى اتجاه لتعيين نواب لرئيس الوزراء الجديد لإدارة ملفات الأمن والاقتصاد والخدمات، «كلاً على حدة لمنع تفرد اي جهة في ادارة مقدرات البلاد».

وقال القيادي في الائتلاف «الوطني العراقي» ابراهيم بحر العلوم في تصريح إلى صحيفة الحياة اللندنية إن الائتلاف «قدم ٣ اوراق عمل الى التحالف الجديد مع دولة القانون وستتم مناقشتها في اجتماع واسع بين الشريكين من المؤمل أن يعقد الاسبوع الجاري». وأضاف ان «هذه الملفات تشمل نظاماً داخلياً مكوناً من اكثر من ٥٠ مادة، وضعه الائتلاف الوطني لإدارة مجلس الوزراء، لأننا نعتقد أن الدستور يتحدث عن رئيس مجلس وزراء وليس رئيس وزراء، وبالتالي نرى ان منصب الرئيس بمثابة المدير للمجلس وليس كل المجلس، اما الورقة الثانية فهي برنامج حكومي يراعي البرامج السياسية للكتل التي دخلت الانتخابات، وحرصنا على ان يتناغم مع توجهاتها باعتبارها شريكاً، فيما تضمنت الورقة الثالثة معايير اختيار رئيس الوزراء القادم». وأوضح أن «عدد المعايير ١٠ وهي: التزام الشخص بالدستور، حمايته وصيانته والاحتكام اليه، مقبوليته (اي المرشح الى منصب رئيس الوزراء) لدى الكتل السياسية العراقية، امكاناته لإيجاد علاقات متكافئة ومتوازنة مع المحيط الاقليمي والدولي، قدرته على تفعيل الدور المؤسساتي للدولة، أن يمتلك قابلية حسن الاختيار لطاقم ادارة مكتبه والمستشارين والوزراء على اسسس الكفاءة والمهنية، له القدرة على التعامل في تأهيل العراق ديموقراطياً والمحافظة على حرية الرأي والتعددية والشفافية وغير ذلك، له القدرة على تحديد الاولويات واتخاذ القرار ومتابعة الانجاز، يتحلى بمؤهلات شخصية مثل النزاهة والصدق والتسامح والحزم والإيفاء بالوعود، له تاريخ نضالي في مقارعة الاستبداد والمساهمة في عملية التغيير والبناء وأن يعمل من اجل تثبيت سيادة ووحدة العراق المستقل الفيدرالي».

عمار الحكيم

نوري المالكي

ابراهيم الجعفري

مواطنون يبدون تخوّفهم من تأثير تأخر تشكيل الحكومة في الواقع الامني

مراقبون: مصير العراق لا يتعلّق بالمالكي وعلاوي

□ بغداد/ المدى وكالات

أبدى عدد من المواطنين تخوفهم من استغلال الجماعات المسلحة الفراغ السياسي الذي تمر به البلاد لتنفيذ مخططاتهم "الارهابية"، بعد أن شهدت البلاد تزايدا في وتيرة الهجمات على الاهداف المدنية خلال الفترة الماضية التي اعقبت الانتخابات النيابية التي جرت في السابع من شهر آذار الماضي.

ويقول احمد لطيف (٥٣ عاما) إن "العراق يتجه نحو المجهول في ظل عدم وجود الاتفاق على تشكيل الحكومة الجديدة وقد يستغل الفراغ الحالي من قبل الجماعات المسلحة لتنفيذ هجمات إرهابية تطول المدنيين".

ترك الخلافات الشخصية

ويوضح لطيف أن "على السياسيين العراقيين ان يتركوا الخلافات الشخصية والصراع المحتدم على المناصب وأن يضعوا مصلحة البلد فوق كل الاعتبارات".

ويبين أن "التفجيرات الاخيرة التي شهدتها بغداد وعدد من المحافظات كانت بمثابة ناقوس الخطر من ان الخلاف قد يجر البلاد الى ويلات يدفع ثمنها المواطن البسيط".

وتحسن الامن في البلاد خلال السنتين الماضيتين الا أن حدة الهجمات بالسيارات الملغومة والعبوات الناسفة تزايدت بعد الانتخابات النيابية التي جرت في السابع من شهر آذار الماضي، ويعتقد الكثيرون ان الخلافات القائمة بين الكتل السياسية العراقية حول تشكيل الحكومة المرتقبة ساهمت في التصعيد الامني الاخير.

وأظهرت أرقام حكومية ارتفاع عدد القتلى في شهر نيسان/ابريل الماضي بعد أن تم تسجيل استشهاد ٢٧٤ مدنيا مقارنة بسقوط ٢١٦ شهيدا في آذار/ مارس و٢١١ شهيداً في شباط/ فبراير.

وتطالب القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي بتكليفها بتشكيل الحكومة وفق نتائج الانتخابات فيما ترى قائمتا الائتلاف الوطني العراقي وإئتلاف دولة القانون بأنهما ستكلفان وفق الدستور بتشكيل الحكومة كونهما الكتلة الاكبر بعد تحالفهما مؤخرا. ويقول المواطن سعدون محمد (٤٥ عاما) لـ(أكانيوز) أن "تأخر تشكيل الحكومة أثر سلبا على الاداء العام للمؤسسات الحكومية، وبالتالي انعكس ذلك التأثير على المواطن الذي أمل ان تكون نتائج الانتخابات مخرجا لمشكلاته".

ويشير الى أن "المواطنين في بغداد يخشون ان تؤثر الصراعات السياسية في الواقع الامني الذي شهد تحسنا ملحوظا عن السنوات السابقة".

ويضيف محمد "يجب أن يعي السياسيون خطورة المرحلة الحالية من خلال التهديد الذي يتعرض له العراق من محيطه الاقليمي، فتشكيل الحكومة الجديدة ونبذ الخلافات كفيل بالحد من التهديدات الخارجية".

هل تلوح الحكومة في الافق؟

ورغم مرور نحو شهرين على صدور نتائج الانتخابات النيابية العراقية، الا أن بوادر تشكيل الحكومة لا تلوح في الافق، الامر الذي وضع البلاد في نفق فراغ سياسي أثر سلبا في مفاصل الدولة التي تعاني اصلا نقص فرص العمل والخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

ويقول علاء ساجد (٢٩ عاما) "إننا بانتظار تشكيل الحكومة للحصول على فرصة تعيين في المؤسسات الحكومية، فنحن حملة شهادات ومجلس النواب السابق لم يوافق على اطلاق فرص التعيين المتوفرة الا بعد تشكيل الحكوقمة الجديدة".

ويضيف ساجد أن "على السياسيين العراقيين رد جزء من الجميل الذي قدمه الشعب العراقي لهم من خلال ذهابه الى صناديق الاقتراع واختيارهم، فجزء من الشيء الذي قدم هو تشكيل الحكومة وإطلاق التعيينات المتوقفة لاسباب سياسية".

من جانب آخر أجمع محللون عراقيون في قطاعات الأمن والسياسة والاقتصاد على أن تحديات جمة ستكون بانتظار رئيس الحكومة العراقية الجديدة، ففي حين اعتبر قيادي في العراقية أن ملف المصالحة الوطنية وتثبيت الأمن من أكثر الملفات إلحاحا، أكد محلل سياسي أن التحديات التي ستواجه رئيس الحكومة الجديدة "متداخلة"، مبدياً استغرابه من تعليق مصير العراق على لقاء المالكي وعلاوي فيما توقع خبير اقتصادي أن يواجه رئيس الحكومة الجديد تحديات اقتصادية من الصعب تخطيها.

وتعزز هذه المخاوف التصريحات التي أطلقها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق في ٢٢ من الشهر الجاري في لقاء مع الفضائية "السومرية" إذ توقع أن يكون رئيس الحكومة العراقية المقبلة في وضع لا يحسد عليه، وفي مهمة كبيرة، موضحا أن ملفات عديدة غير الأمنية ستكون ملقاة على عاتقه.

مخاوف من التدهور الأمني

وتأتي توقعات ميلكرت مطابقة للتوقعات التي أطلقها الرئيس الأميركي باراك أوباما بعيد الإعلان عن نتائج الانتخابات العراقية في السادس والعشرين من آذار الماضي، والتي توقع فيها أن يشهد العراق مرحلة مقبلة صعبة للغاية، إلا انه توقع أيضا أن يتمكن العراق تجاوزها.

الحكومة ستواجه تركة ثقيلة

ويقول القيادي في القائمة العراقية محمد تميم إن "رئيس الوزراء الجديد لن يتمكن وحده ومن دون مساهمة كل الكتل المشاركة في العملية السياسية، إيجاد الحلول للمشاكل والتحديات التي ستواجهه".

ويضيف تميم في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "رئيس الحكومة الجديد عليه أن يبدأ من حيث انتهى الآخرون بوضع حلول لعشرات الملفات والمشاكل العالقة وليس من حيث بدأوا"، مشيراً إلى أن "المرحلة الماضية تخللتها أخطاء كبيرة يمكن الاستفادة منها في عملية بناء الدولة التراكمي"، حسب قوله.

ويؤكد القيادي في ائتلاف العراقية أن "الملفات التي تنتظر رئيس الحكومة الجديد ليست سهلة، لاسيما وأنها تركة ثقيلة سواء من الحكومة المنتهية ولايتها أو الحكومات التي سبقتها"، موضحا أن "أبرزها الملف الأمني وقضية المصالحة الوطنية التي تراجعت كثيرا بسبب الإجراءات التي طبقت خلال المرحلة الأخيرة"، بحسب تعبيره.

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت في شهر تموز من عام ٢٠٠٦ عن إطلاق مبادرة المصالحة الوطنية، وتتضمن المبادرة العفو العام عن كل السجناء الذين لم يتورطوا في عمليات قتل للمدنيين، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان من جميع الجهات، وإعادة النظر في قانون اجتثاث البعث، وتعويض العسكريين والمدنيين الذين أقيلوا من مناصبهم في أعقاب سقوط النظام السابق.

التحديات متداخلة وهناك ملفات عالقة منذ سبعة أعوام

من جهته، يصف عميد كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد عامر حسن فياض التحديات التي ستواجه رئيس الحكومة الجديدة بـ"المتداخلة"، لافتا إلى أن "المشاكل ما تزال متعلقة بالكتلة النيابية الأكبر عدداً غير الموجودة والتي سيصار إلى الإشارة إليها بعد الجلسة الأولى لمجلس النواب".

وتعتبر عقدة الأحقية في تشكيل الحكومة من أهم التحديات التي حالت دون التوصل إلى تحالفات سياسية حقيقية بين الكتل الفائزة في الانتخابات، إذ تحول عقدة رئيس الوزراء دون لقاء المالكي وعلاوي الذي تم تأجيله السبت للمرة الثانية، في حين يعاني التحالف الابتدائي الذي أعلن عنه بين قائمة ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي من نفس العقدة وغيرها من العقبات التي حالت حتى الساعة دون الإعلان الرسمي عن التحالف أو تسميته.

ويعرب فياض في حديث لـ"السومرية نيوز"، عن استغرابه من "تعليق مصير العراق على لقاء بين شخصين (المالكي وعلاوي) اللذين يترأسان كتلتين الأولى تدعو إلى سيادة القانون والثانية إلى المشروع الوطني، في حين تنتظر البلاد ملفات عالقة أمدها سبعة أعوام".

ويلفت المحلل السياسي إلى "وجود أولويات أخرى تتمثل بضرورة إعادة ترتيب التشريعات لمنع استمرار حدوث التشوهات، وإيجاد قانون للانتخابات التشريعية وقانون لتنظيم الحياة الحزبية وتنظيم الحياة الإعلامية"، مؤكداً بالقول "من غير المنطقي وصف التحديات التي ستواجه رئيس الحكومة الجديد بالسهلة".